

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والخطيط والتنمية
حول
مشروع قانون
يتعلق بالصادقة على اتفاقية الضمان بين
حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع
الخاص الصغيرة والمتوسطة
(2012 / 18)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2012/05/31
الوثائق المرفقة بالمشروع:

- * وثيقة شرح الأسباب،
- * اتفاقية ضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال : 2012/06/07

مقررة اللجنة : السيدة لبنى الجريبي
رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان
المقرر المساعد الأول : السيد المعز بالحاج رحومه
نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه
المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الراحي

أولا : تقديم المشروع

في إطار النهوض بالقطاع الخاص واستحداث نسق إحداث مواطن الشغل ودفع التنمية الجهوية بالبلاد، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مديرًا للحساب المنشأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اتفاقية ضمان القرض المسند لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

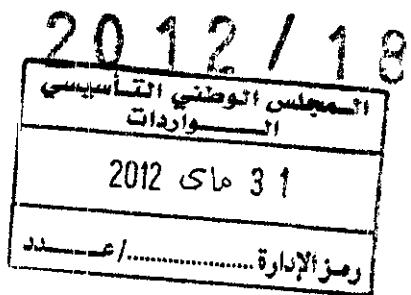
وتبلغ قيمة هذا القرض 30 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 45 مليون دينار تونسي وذلك وفق الشروط التالية :

- ✓ نسبة الفائدة : ثابتة وتبلغ 2 % سنويا ،
- ✓ فترة السداد : عشر سنوات منها 3 سنوات إمهال ،
- ✓ الضمان : ضمان الدولة التونسية.

ثانيا – أعمال اللجنة وتوقيتها:

اجتمعت اللجنة يوم 06 جوان 2012، وقد تمّنّ أعضاء اللجنة أهداف ومقاصد المشروع الرامية إلى النهوض بالقطاع الخاص واستحداث نسق إحداث مواطن الشغل ودفع التنمية الجهوية بالبلاد وذلك من خلال توفير التمويل لأصحاب الشهادات العليا والحرفيين وأصحاب المهارات الراغبين في الانتصاب لحسابهم الخاص وإنجاز مشاريع صغرى ومتوسطة، مبيّنين أن تقليص مدة السداد جاء في إطار التخفيض في نسبة الفائدة.

وأوصى أعضاء اللجنة على ضرورة توخي بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الشفافية في منح القروض لمستحقها، والعمل على توفير التمويل لأصحاب المشاريع دون الإغفال علىأخذ الضمانات الكافية لاسترجاع مبالغ القروض المسندة خاصة وأن مأثارها قروض تتحمل تسديدها المجموعة الوطنية بأكملها.



مشروع قانون 2012 / 18

يتعلق بالصادقة على اتفاقية الضمان المبرمة في 15 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفه مديرًا للحساب الخاص المنصأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المتعلقة بالقرض المسند لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

فصل وحيد:

تمت المصادقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 15 أفريل 2012 ببراكش بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، بوصفه مديرًا للحساب الخاص المنصأ لديه لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المتعلقة بالقرض المسند لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبالغ ثلاثون مليون (30.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.